مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد:09 العدد: 01/ جوان-2022
ص 191-208

OEB Univ. Publish. Co.

تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 على التوازنات الاقتصادية في الجزائر وحتمية التنويع الاقتصادي

The repercussions of the Corona Covid 19 pandemic on economic balances in Algeria and the imperative of economic diversification

د. فرطاس فتيحة[1]*

[1] المركز الجامعي بتيبازة، (الجزائر)، *fortas.fatiha@cu-tipaza.dz*

تاريخ الاستلام: 2022/03/13 تاريخ قبول النشر: 2022/05/12 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل أهم انعكاسات الأزمة النفطية وجائحة كوفيد (19) على مختلف التوازنات الاقتصادية في الجزائر. وقد خلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري قد تأثر بشكل كبير مسجلا اضطرابا في مختلف التوازنات الاقتصادية والمالية في ظل هذه الأزمة المزدوجة، مما يؤكد فشل مختلف السياسات التنموية المنتهجة للخروج بالاقتصاد من دائرة التبعية المطلقة لأسعار النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد 19، الأزمة النفطية، التوازنات الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، الجزائر.
تصنيف JEL:E01، E02، I01.

Abstract:

We aim through this study to review and analyze the most important repercussions of the oil crisis and the Covid-19 pandemic on the various economic balances in Algeria. The study concluded that the Algerian economy has been greatly affected, recording a disturbance in the various economic and financial balances in light of this double crisis, which confirms the failure of the various development policies adopted to get the economy out of the cycle of absolute dependence on oil prices and achieve economic diversification.

Keywords: COVID-19 pandemic, oil crisis, economic balances, economic diversification, Algeria.
Jel Classification Codes: E01, E02, I01.

***المؤلف المرسل:** د. فرطاس فتيحة

1. مقدمة:

يواجه العالم بأسره منذ بداية سنة 2020 أزمة صحية غير مسبوقة بسبب جائحة Covid-19، التي تسببت في الملايين من الاصابات والوافيات في جميع أنحاء العالم، كما واجه الاقتصاد العالمي وتيرة عالية من الركود العميق بسبب توسع عمليات الإغلاق الهادفة إلى احتواء جائحة (COVID-19)، التي ضربت كل اقتصاديات العالم تقريبًا خلال الربع الثاني من عام 2020.وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تعرضت هذه الاقتصادات لصدمة مزدوجة من الركود الناجم عن إجراءات الاحتواء والانخفاض الحاد للاحتياطي من العملة الصعبة، حيث تعرضت العراق والجزائر وإيران وليبيا لانخفاض كبير في عائدات النفط، في حين سجلت المغرب وتونس ولبنان والأردن انكماشًا في إيرادات وتحويلات السياحة الدولية. وكان من الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه الدول هي خفض الإنفاق العام غير الأساسي وإعادة تخصيص هذه الأموال للإنفاق الصحي والمساعدات الاقتصادية للأسر والشركات. وعلى غرار سائر دول العالم فقد ألقت أزمة كورونا بتداعياتها على الاقتصاد الجزائري الذي سجل اضطرابا في مختلف التوازنات الاقتصادية والمالية، لتضاعف بذلك من معانته خاصة في ظل الأزمة النفطية وضعف التنويع الاقتصادي. وفي اطار ما تقدم نهدف من خلال هذه الدراسة الاجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أهم تداعيات الأزمة النفطية وجائحة كورونا كوفيد (19) على التوازنات الاقتصادية في الجزائر في ظل غياب التنويع الاقتصادي؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة استعراض وتحليل أهم انعكاسات الأزمة النفطية وجائحة كرونا كوفيد (19) على مختلف التوازنات الاقتصادية في الجزائر. وعليه تتبلور اشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

منهج الدراسة: بغية بلوغ أهداف الدراسة والاجابة على الاشكالية استخدمنا المنهج الوصفي، من خلال الاعتماد على جملة من البحوث والدراسات النظرية والميدانية، وكذا التقارير والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع البحث، كما اعتمدنا المنهج الكمي في عرض أهم الأرقام المتعلقة ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، ومستوى التقدم في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي:

يحتل موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكمورد أساسي في تمويل الميزانية، اذا أن الاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية(ضيف و عزوز، 2018، صفحة 21). وبذلك يعد التنويع الاقتصادي عنصرا أساسيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي من خلاله يتم الانتقال إلى نمط أكثر تنوعًا للإنتاج المحلي والتجارة، وخلق قطاعات جديدة من أجل خفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، حيث تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل وإرساء أسس النمو المستدام للحد من (Banque mondiale, 2020). وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل تحسين الأداء الاقتصادي، وضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام (لوصيف و العابد، 2019، صفحة 10). وذلك باعتبار أن التنويع الاقتصادي غير الكافي في كثير من الأحيان ما يؤدي إلى زيادة التعرض للصدمات الخارجية، التي يمكن أن تحد من فرص و آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يخلق تحديات من حيث التعرض للصدمات القطاعية ، مثل الأحداث الجوية في قطاع الزراعة أو الصدمات المفاجئة لفي أسعار النفط.

ولقد أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، ومن بينها: اتجاهات معدلات التبادل التجاري، عدم استقرار الاسعار في أسواق السلع الدولية، استنزاف المواد المعدنية، وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع والحد من مخاطر المحفظة (صباغ، 2020، صفحة 67).

3. تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر في ظل جائحة كورونا:

تشكل المحروقات حجر الزاوية في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل ما يفوق 95٪ من صادرات الاقتصاد الوطني، وبذلك فقد أدى انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلى تراجع مداخيل الجزائر بشكل كبير وتآكل احتياطيات الصرف الأجنبي، كما ساهمت الاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر مع بداية فيفري 2019، وبعدها جائحة كرونا (COVID-19)، في شل حركة العديد من الأنشطة وتأزم الوضع

الاقتصادي في البلاد، وكان من أهم ملامح هذه الأزمة تسجيل تراجع ملحوظ في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1.3 تطور الناتج المحلي الاجمالي والقيم المضافة القطاعية:

لقد عرف معدل النمو (le PIB) تذبذبا خلال السنوات الأخيرةبعد الأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد الوطني مع منتصف سنة 2014 لينتقل من (3.8٪ في 2014 إلى 0.8٪ في 2019)(ONS, 2020).

الجدول 1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%(PIB)	3.8	3.9	3.2	1.3	1.4	0.8	5.1-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

-Les comptes nationaux trimestriels (2018-2020)

وقد كان لوباء (COVID-19) والاحتواء الصارم للغاية الذي طبقته السلطات تأثير قوي على الاقتصاد الجزائري في عام 2020، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط وعائداته، وتقييد الأنشطة الذي أثر على كل العديد من المؤسسات والقطاع غير الرسمي، وكذا على نشاط الاستيراد والتصدير. ونتيجة لذلك، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي (-5.5٪) في عام 2020، كما استمر احتياطي النقد الأجنبي في الانكماش بشكل كبير جدا، حيث انخفض من 114 مليار دولار أمريكي في 2016 (روشو، 2021، ص 163) ليصل إلى 62 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2019، ثم 43 مليار دولار أمريكي في جوان 2021 (Banque d'Algérie, 11/2021, p. 12).

وقد أثر هذا الوضع على العديد من القطاعات لتسجل الجزائر انكماشا كبيرا في النشاط الاقتصادي، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات انخفاضًا بنسبة (٪1.5-)في الثلث الأول من عام 2020 مقابل زيادة قدرت بـ3.6٪)خلال سنة 2019، في حين شهد النمو خارج القطاع الزراعي انخفاضًا كبيرا قدر بنسبة (4.7-)٪ (ONS, 2020, p. 2).

- **بالنسبة لقطاع المحروقات:** شهد الثلاثي الأول من عام 2020 انخفاضا حادا في القيمة المضافة لقطاع المحروقات بنسبة 13.4٪ مقابل انخفاض بنسبة 7.1٪ خلال نفس

الثلاثي من عام 2019، في الوقت الذي عرفت فيه أسعار المحروقات من جانبها تراجعا كبيرا بنسبة 16.9(ONS, 2021, p. 3)%، ليشهد هذا القطاع نموا قويا مجددا بلغ 11.0٪ خلال الربع الثاني من عام 2021، على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات وتحسن الأسعار.

- **القطاع الصناعي:** شهد النمو في هذا القطاع انخفاضا كبيرا في عام 2020 بنسبة 3.3٪ بعد النمو الإيجابي في عام 2019 بنسبة 4٪، ويبين الجدول الموالي معدل النمو (٪) للقيم المضافة للقطاعات الفرعية للصناعة خلال الفترة (2019-2020):

الشكل 1: معدل النمو (٪) للقيم المضافة للقطاعات الفرعية للصناعة (2019-2020)

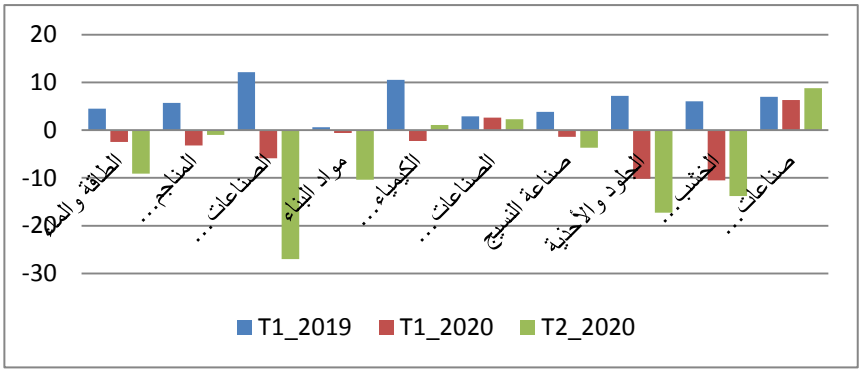

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):
-Les comptes nationaux trimestriels, 1ertrimestre 2020 ;2ème trimestre 2021.

وكما يبينه الشكل، باستثناء قطاع "الصناعات الغذائية" بنمو قدره (2.6%) و"الصناعات المتنوعة"(6.3%)، فقد تأثرت جميع القطاعات الفرعية للصناعة بسبب اجراءات الاحتواء عقب الحجر وفرض إجازة إجبارية مع الحفاظ على أجور نصف القوى العاملة في المؤسسات العامة.

-**قطاع البناء والأشغال العمومية:** بعد انخفاض حاد بنسبة 20.5٪ في الربع الثاني من عام 2020، سجلت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العامة والهيدروليك (BTPH) زيادة حادة بنسبة 13.8٪. ومن جانبه، انتعش قطاع الخدمات النفطية والأشغال العامة أيضًا وسجل ارتفاعًا بنسبة 7.5٪ خلال سنة 2021، بعد انخفاض بنسبة 6.4٪ (ONS,

(2021, p. 5، ويعزى هذا الانخفاض إلى وقف النشاط في قطاع البناء، حيث كان للتدابير التي تم وضعها لاحتواء جائحة (COVID-19) عواقب وخيمة على قطاعي الخدمات والبناء، مما أدى إلى إلغاء العديد من الوظائف.

-**القطاع الزراعي:** عرفت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الربع الثاني من عام 2021، انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.3٪ مقابل نمو 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2020 بفضل زيادة في المنتجات الزراعية، ويعد هذا القطاع من ضمن القطاعات القليلة التي لم تتعرض لانتكاسة بفعل الوباء كوفيد (19) خلال النصف الأول من عام 2020.أما بالنسبة لقطاع الخدمات النفطية والأشغال العمومية، فقد تراجعت قيمته المضافة بنسبة 8٪ مقابل انخفاض بنسبة 1٪ عام 2019(ONS، 2021، صفحة 3).

- **قطاع الخدمات:** لقد كان هذا القطاع الأكثر تضررًا من جائحة (COVID-19) بسبب تدابير الاحتواء وزيادة المدخرات الاحترازية في أوقات عدم اليقين الاقتصادي، وانخفاض عائدات السياحة الدولية والتحويلات، حيث انخفضت القيمة المضافة للخدمات غير السوقية خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 بنسبة 1.6٪ (الادارة العمومية (-2٪)، الخدمات المالية (-2.4٪) والنشاطات العقارية (-2.5٪). وسجلت الخدمات السوقية انخفاضًا بنسبة 2.8٪ (النقل والاتصالات (-4.8٪)، التجارة (-1.5٪)، الفنادق والمقاهي والمطاعم (-2.7٪)(ONS، 2020، الصفحات 5-6).

2.3 معدل التضخم والبطالة:

لقد بلغ معدل التضخم مستويات مرتفعة (ما بين 4.27٪ و6.4٪) خلال الفترة (2016-2018)(ONS, JUILLET-2021) بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، إلا أن هذا المعدل قد تراجع بداية من سنة 2019، بفضل تجميد عملية طبع النقود وتواصل سياسة الدعم. هذا وقد عرفت نسبة البطالة في المقابل انخفاضا كبيرا عبر السنوات الماضية لتعرف استقرارا عند حدود 11% في المتوسط في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت مرتفعة للغاية في عام 1966 لتمس ما يقارب ثلث السكان الناشطين (32.9٪)) (Bouyacoub, 2012, p. 87. وتعرف البطالة ارتفاعا أكبر عند الشباب، وبالأخص خريجي الجامعات بسبب عدم التوافق بين المهارات وسوق العمل. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص ظل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في 2019، حيث بلغت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الاجمالية خارج قطاع المحروقات 64٪، الا انه لم يساهم

سوى بنسبة 37٪ فقط من إجمالي 280 ألف وظيفة تم إنشاؤها بين سبتمبر 2018 وماي 2019(Groupe de la banque mondiale, Automne 2020, p. 2)، في حين كان القطاع العمومي الاكثر توفيرا لمناصب العمل، بالرغم من أن جلها عبارة عن مناصب مؤقتة وليست دائمة(روشو، 2021، صفحة 162).

الشكل 2: تطور معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

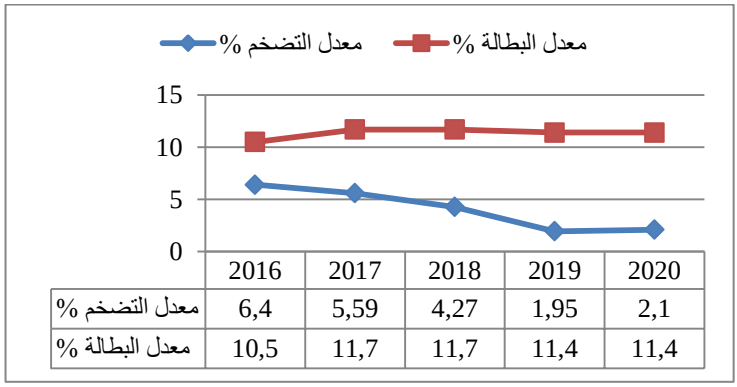

	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم %	6,4	5,59	4,27	1,95	2,1
معدل البطالة %	10,5	11,7	11,7	11,4	11,4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

-Statistiques Economiques N° 219, indice des prix à la consommation, évolution 2011-2020, P8.

وبين مسح أجرته وزارة العمل التأثير السلبي الكبير لوباء COVID-19 على سوق العمل في الجزائر، حيث تظهر البيانات الأولية أن 334 ألف جزائري قد شهدوا انخفاضًا في ساعات عملهم، ووجد 53 ألفًا أنفسهم عاطلين بشكل مؤقت أو دائم، وعانى 180 ألفًا من التأخير في عملهم دفع رواتبهم. وكانت القطاعات الأكثر تضررًا هي النقل، والسياحة، والمطاعم ، والفنادق ، والحرف ، والطاقة ، وتجارة التجزئة والجملة.كما أفادت الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بانخفاض كبير في عرض العمالة (Groupe de la banque mondiale، Automne 2020، صفحة 13).

3.3 التجارة الخارجية والميزان التجاري:

خلال الثلاثي الثالث من عام 2020، تراجعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 17.9٪. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 19٪ والصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة الصادرات (-6.3٪) وكذا الصادرات الخدمية

بنسبة (-4.5٪) ، وسجلت واردات السلع والخدمات انخفاضًا حادًا في الحجم بنسبة 16.7٪ مقابل انخفاض نسبته 10.2٪ في الربع الثالث من عام 2019. ويتعلق الانخفاض في واردات السلع بمجموعات المنتجات الرئيسية: الآلات ومعدات النقل (-22.7٪)، الأصناف المصنعة (-13.8٪) والمنتجات الغذائية والحيوانات الحية (-14.9٪)، بسبب تشديد القيود المفروضة على الاستيراد وانخفاض الواردات السلعية بنسبة 19٪ (ONS, 2020, p. 8).ونتيجة الانخفاض في صادرات المحروقات وأسعارها ظل عجز الحساب الجاري كبيرًا، لكنه مستقر نسبيًا في عام 2019، بفضل الانخفاض الكبير في الواردات (بهدف الحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي). ويبين الشكل الموالي تطور العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2021.

الشكل 3: تطور العجز التجاري خلال الفترة 2015-2021

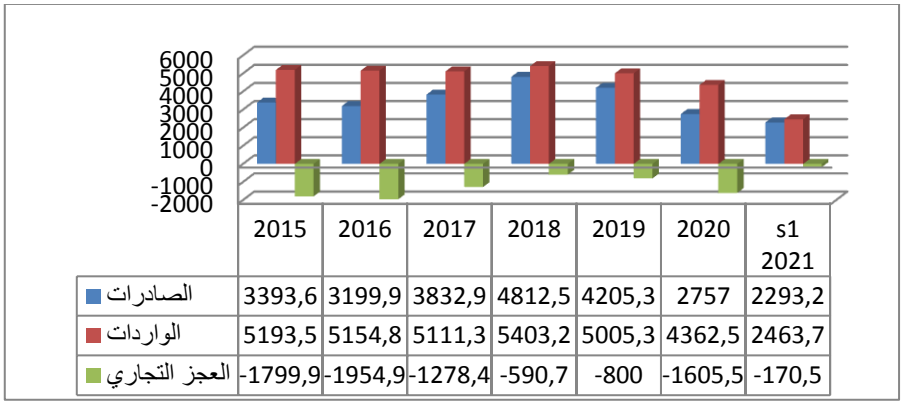

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	s1 2021
الصادرات	3393,6	3199,9	3832,9	4812,5	4205,3	2757	2293,2
الواردات	5193,5	5154,8	5111,3	5403,2	5005,3	4362,5	2463,7
العجز التجاري	-1799,9	-1954,9	-1278,4	-590,7	-800	-1605,5	-170,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

-ONS, Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, 2020, N°926.

يبين الشكل ارتفاع العجز المسجل في الميزان التجاري بشكل واضح منذ 2015، مع انهيار أسعار النفط وازدياد الانفاق العمومي، باعتبار أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بشكل وثيق بقيمة الصادرات من المحروقات، مما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري المطلقة لأسعار المحروقات. كما أدت التطورات التي سجلت خلال عام 2020 إلى انخفاض معدل تغطية الواردات بالصادرات من 83.8٪ في 2019 إلى 63.2٪ في 2020 واتساع العجز التجاري الذي ارتفع من 813.4 مليار دج في عام 2019 إلى 1607.3 مليار دج خلال عام 2020 (ONS, 2020, p. 2).

4.3 المالية العامة:

لقد تدهور العجز الكلي في الموازنة العامة من 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 9.6٪ في 2019، تحت تأثير انخفاض إيرادات المحروقات وزيادة الانفاق العام والدعم الموجه للمؤسسات العمومية، ومع ذلك ظلت الايرادات غير النفطية مستقرة نسبيا، مدفوعة بارتفاع في الضرائب والرسوم الجمركية الحمائية (Groupe de la banque mondiale, Automne 2020, p. 21). في نهاية مارس 2021، انخفض إجمالي ايرادات الخزينة العمومية بنسبة 14.05٪ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 1336.5 مليار دينار مقابل 1554.9 مليار دينار نهاية مارس 2020، فكما هو الحال بالنسبة لجميع الدول المصدرة للنفط، أدت الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا Covid-19 إلى انخفاض الإيرادات من المحروقات بنسبة 30.65٪ خلال نفس الفترة، حيث بلغت 534.6 مليار دينار نهاية مارس 2021 مقابل 770.9 مليار دينار نهاية مارس 2020. بالمجمل ، تدهور عجز ميزان الموازنة بنسبة 45.25٪ بين آذار 2020 ومارس 2021 وبلغ 1402.4 مليار دينار مقابل 965.5 مليار دينار نهاية آذار 2020 (Banque d'Algérie, 11/2021, p. 14).

5.3.الوضع النقدي والمصرفي:

على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد انخفضت السيولة البنكية من 632.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 551.3 مليار دينار في نهاية جوان 2021 (banqued'Algérie, 2021, P 19)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، انخفضت سيولة البنوك العامة بشكل ملحوظ خاصة خلال النصف الأول من عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض إلى وباء COVID-19 وانخفاض عائدات المحروقات وكذا تعليق برنامج التمويل النقدي الذي استمر خلال الفترة (سبتمبر 2017- جوان 2019)، وهذا ما أدى إلى انخفاض الودائع في البنوك التجارية، حيث عمل بنك الجزائر على تمويل البنوك في ظل تفاقم أزمة السيولة، والتي أدت بدورها إلى قيام المودعين الأفراد بالسعي إلى سحب مدخراتهم، مما أدى إلى الضغط على ودائع بريد الجزائر، ونتيجة لذلك ، اضطر البريد الجزائري إلى فرض حدًا أقصى على عمليات السحب اليومية (Groupe de la banque mondiale, Automne 2020, p. 16)

وقد كانت الحكومة قد تراجعت في جوان 2019 عن استخدام التمويل غير التقليدي، والذي كان موجه بشكل أكبر لسد عجز الميزانية ودفع الرواتب والمعاشات التقاعدية أكثر منه للاستثمار. وفي الوقت الذي رفضت فيه كل محاولات اللجوء إلى الاستدانة الخارجية أو العودة مجددا لطبع النقود، أعلنت الحكومة في جوان 2020 عن خطة استراتيجية لانعاش الاقتصاد وتعزيز التنويع الاقتصادي، تنص على اللجوء إلى مصادر جديدة للاقتراض والتمويل، واسترداد الأموال من السوق الموازية والقضاء على تضخيم الفواتير وتخفيض فاتورة الواردات وكذا الميزانية التشغيلية بنسبة 50٪، مع الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار. ومع ذلك، ولأسباب تتعلق بالسلم الاجتماعي، فإن هذه الخطة لا تتخلى عن سياسة الإعانات الواسعة، باستثناء زيادة الضريبة على المنتجات البترولية، التي تم إقرارها في جوان 2020، مما يستدعي ضرورة مراجعة سياسة الدعم التي تعد مكلفة للميزانية وغير منصفة وتؤدي إلى الاستهلاك المفرط والهدر لمختلف الموارد.

4.التركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري:

لقد عرفت معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الجزائري تطورا محسوسا خلال السنوات الماضية 3%سنويا في المتوسط خلال الفترة (2000-2020)، مما مكن من المحافظة على التوازنات الكبرى وإعادة بناء استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا النمو المسجل كان مرتبطا بشكل كبير جدا بقطاع المحروقات، في حين لا تزال مساهمات القطاعات الأخرى في هيكلة هذا النمو ضعيفة جدا وهامشية، ويعود ذلك إلى ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري إلى جانب ضعف القطاع الخاص الذي يعاني من نقص جاذبيته لرؤوس الأموال الأجنبية. ويبين الشكل الموالي المعدل المتوسط للتوزيع القطاعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

الشكل 4: توزيع القطاعات الاقتصادية كنسبة (%) من الناتج المحلي الاجمالي (PIB)المعدل المتوسط خلال الفترة (2015-2020)

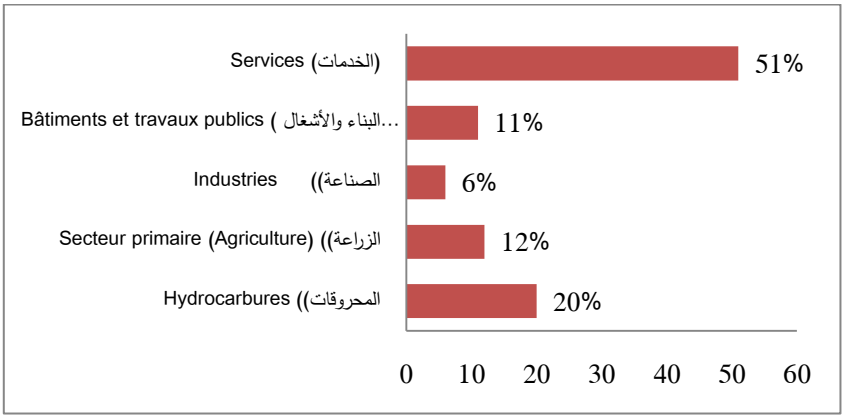

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات:

-(Rapport Économique Algérie, Août 2019 - Juillet 2020).

1.4 قطاع المحروقات:

يمثل قطاع المحروقات حصة الأسد في الناتج الداخلي الاجمالي بما يقارب 25% من الاقتصاد الوطني، وتحتل الجزائر المرتبة 16 من حيث احتياطيات النفط والعاشرة للغاز على مستوى العالم، بينما تحتل المرتبة الأولى للغاز والثالثة للنفط بين المنتجين الأفارقة، ومع ذلك، فقد عرفت الجزائر مؤخرا انخفاضا حادا في الصادرات النفطية وعائداتها، حيث تراجعت القيم الاسمية لصادرات النفط والغاز في عام 2020، لتقدر بـ 20.2 مليار دولار مقابل 38.87 مليار دولار أمريكي في عام 2018 و33.2 مليار دولار في 2019، وانخفض متوسط سعر الخام الجزائري من 64 دولارًا أمريكيًا للبرميل عام 2019 إلى 42 دولارًا أمريكيًا للبرميل عام 2020، أي بنسبة 35.1٪ (ONS, août 2020, p. 4).

وقد رافق هذا التراجع في أسعار النفط انخفاض في الانتاج، فبعد الانتعاش القوي في النشاط الذي عرفه القطاع سنة 2016 (7.7٪)، انخفض الانتاج خلال السنوات 2017-2020 على التوالي بنسبة - 2.4٪، -6.4٪، 4.9 ٪ و-10.2٪، ولا يرجع هذا الانخفاض فقط إلى تراجع سعر البرميل، ولكن أيضًا إلى تراجع الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز، وفي المقابل تراجعت صادرات المحروقات بنسبة 11.8٪ في عام

2020 بعد أن سجلت انخفاضًا بنسبة 5.8٪ في عام 2019 (ONS, 2020, p. 5) . ولمعالجة هذا الانكماش تطمح السياسة الحالية للعمل على تطوير قطاعات أخرى كجزء من "الانتقال الطاقوي" والتوجه نحو تشجيع الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية.

2.4 القطاع الصناعي:

تساهم الصناعة بنسبة 37.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ما يقارب 31٪ من السكان الناشطين. وتعد صناعة الأغذية والمنسوجات والكيماويات والمعادن ومواد البناء من الأنشطة الرئيسية للقطاع الصناعي.

في قطاع الصناعات التحويلية، عرف قطاع صناعة الأدوية تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة، ففي اطار سياسة الجزائر من أجل تحقيق التنويع في قطاع التصنيع، تم تصنيف صناعة الأدوية ضمن القطاعات الاستراتيجية المحمية بقاعدة 51/49٪، ويعد هذا القطاع من بين القطاعات الواعدة التي تجلب اهتمام العديد من المستثمرين، حيث يغطي ما يقارب 52٪ من احتياجات الأدوية حاليًا وتطمح الجزائر لرفع هذه النسبة إلى 70٪ في المدى القريب، ويبقى أحد القطاعات التي استطاعت اكتساب حصتها في السوق في مواجهة الواردات التي انخفضت من 1.7 مليار دولار في 2009 إلى 1.1 مليار في 2019.

وفي مجال صناعة السيارات رغم أنها لم تلق النجاح المنتظر لحد الآن، إلا أنها أصبحت واحدة من أكثر القطاعات المستهدفة من طرف السلطات الجزائرية مؤخرا، وقد شهد قطاع صناعة السيارات نموًا قويًا منذ 2014 مع إنشاء العديد من الشركات المصنعة الأجنبية، من خلال الشراكات التي استفادت من الإعفاءات الجمركية والمزايا الضريبية، إلا أن هذه الصناعة لم ترق إلى مستوى النتائج المتوقعة وفشلت في استجابتها لاحتياجات السوق المحلية، بسبب الصعوبات العديدة ومشاكل الفساد التي عرفتها. وفي سياق تغيير الاستراتيجية، وبعد اتخاذ قرار بتقليل واردات SKD في ماي 2019، فرضت الحكومة في فيفري 2020 الإغلاق الكامل لهذه الصناعة، من خلال السماح للوكلاء باستيراد المركبات الجديدة. وتهدف الاستراتيجية الجديدة التي تم الإعلان عنها في ماي 2020 إلى إنشاء مصانع سيارات حقيقية، من خلال نظام استثماري كبير ونقل التكنولوجيا (département fédéral des affaires étrangères DFAE, 2021, pp. 4-5).

وفيما يتعلق بصناعة الاسمنت، فقد استطاعت الجزائر الانتقال من مستورد إلى مصدر لهذا المنتج. حيث يقدر الطلب الداخلي بما يقارب 25 مليون طن سنويًا، في حين بلغ الإنتاج في عام 2019 أكثر من 37 مليون طن، وبذلك فقد عرفت الصادرات تحسنا بشكل كبير، حيث انتقلت من 25.16 مليون دولار في 2018 إلى 60.68 مليون دولار أمريكي في 2019 ، أي بزيادة قدرها 141.2٪ ، وتطمح الجزائر لرفع معدل الانتاج إلى طاقة إنتاجية تبلغ 40.6 مليون طن (Département fédéral des affaires étrangères DFAE, 2020, p. 5).

3.4 القطاع الزراعي:

تساهم الزراعة في المتوسط بنسبة 12٪ في الناتج الداخلي الإجمالي وتوظف حوالي 10٪ من السكان الناشطين، وقد ارتفع معدل النمو في هذا القطاع إلى 4.2٪ في 2019 بقيمة إنتاجية 3.5 مليار دينار ليغطي الاحتياجات الوطنية بنسبة 73٪، بعد التراجع الطفيف الذي عرفه القطاع في عامي 2016-2017. ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا ذا إمكانات هامة للغاية، لذلك يعد تطوير هذا القطاع، وهو أحد القطاعات القليلة التي لم تتعرض لانتكاسة بفعل الوباء كوفيد (19) خلال النصف الأول من عام 2020، أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية الحكومية خلال الفترة 2020-2024، حيث تهدف الجزائر إلى زيادة المساحات المروية إلى 2 مليون هكتار بنهاية عام 2022(département fédéral des affaires étrangères DFAE, 2021, p. 4).

ومع ذلك فبالرغم من أن القيم المسجلة في عام 2019 تظهر زيادة بنسبة 6.1٪ مقارنة بعام 2018، إلا أن الاستثمارات الزراعية تظل أقل بكثير من الإمكانات الفعلية لهذا القطاع، ويرجع ذلك نسبيا إلى سوء توجيه الدعم في بعض المنتجات المستوردة مما يعيق الاستثمارات في هذا المجال، ويظهر ذلك بشكل خاص في قطاعي الحليب والقمح، والذي يكلف البلاد مبالغ ضخمة من الواردات، في ظل عدم وجود صناعة ألبان حقيقية، فعلى سبيل المثال، تضطر الجزائر إلى استيراد كميات ضخمة من الحليب المجفف (بلغت الكمية 400 ألف طن في عام 2019 بمعدل حوالي 4000 دولار للطن).

4.4 قطاع البناء والأشغال العمومية:

يمثل هذا القطاع حوالي 11٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، وقد نما هذا القطاع في عام 2019، بمعدل 3.8٪ مقارنة بعام 2018، ليعرف استقرارا نسبيا مدعوما

باستثمارات عامة كبيرة، ومع ذلك وبالرغم من حجم النفقات المالية المتدفّقة في القطاع، إلا أن هذا القطاع لم يحقّق قفزة تنموية نوعية، ولم يقدّم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فقد دفع تراجع مداخيل النفط بداية من سنة 2014 الحكومة إلى تجميد الكثير من المشاريع المسطّرة، فانعكس ذلك على تراجع نشاط المقاولات ورقم أعمالها وإفلاس العديد من المؤسّسات. كما تأثر قطاع البناء كثيرا نتيجة اجراءات الحجر الصحي المفروضة، بفعل جائحة كورونا كوفيد (19) في 2020، حيث توقفت ما يقارب 60٪ من الشركات عن العمل، مما أدى إلى تراجع في نمو هذا القطاع بشكل كبير نتيجة تجميد العديد من المشاريع.

5.4 قطاع الخدمات:

يساهم القطاع الثالث بنسبة 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 59٪ من السكان العاملين، حيث يعمل 3/2 منهم في الخدمات السوقية (services marchands) و3/1 في الخدمات غير السوقية (services non marchands). ونظرًا للتخلف في قطاع السياحة والفندقة الواعد، أطلقت الجزائر 3250 مشروعًا جديدًا في عام 2019، بهدف جلب ملايين من السواح في عام 2025. ومع ذلك، توجد عقبات تواجه تطور هذا القطاع من حيث سياسة التأشيرات وثقافة الخدمة، ضعف جاذبية القطاع، وكذا عامل الرقمنة.... (Département fédéral des affaires étrangères DFAE, 2020)

وفي المجال التجاري، فرغم استبدال نظام تراخيص الاستيراد المعمول به منذ عام 2016، من خلال تقديم الحكومة في جانفي 2018 قائمة تضم 1000 منتج استهلاكي محظور استيراده، إلا أن ذلك لم يؤثر إلا بشكل هامشي على ميزان المدفوعات، حيث يمثل الجزء الأكبر من الواردات منتجات ضرورية للنشاط الاقتصادي، ولهذا السبب، ومع تعديل الاستراتيجية ، أعلنت وزارة التجارة في فيفري 2019 عن إزالة الحظر واستبداله برسوم جمركية.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، استمرت المحروقات في تمثيل الجزء الغالب من قيمة الصادرات بنسبة 95٪، في حين لا تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى ما يقارب 5٪ في المتوسط من الصادرات الاجمالية، ويبين الشكل الموالي استمرار هيمنة

قطاع المحروقات بشكل مطلق على الصادرات الجزائرية، في ظل ضعف القطاعات الأخرى وغياب التنويع الاقتصادي.

الشكل 5: هيكل الصادرات السلعية (%) خلال الفترة 2011-2021

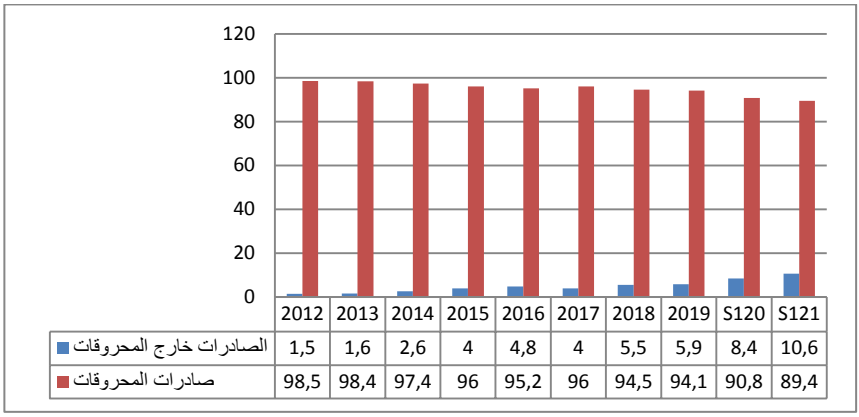

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	S120	S121
الصادرات خارج المحروقات	1,5	1,6	2,6	4	4,8	4	5,5	5,9	8,4	10,6
صادرات المحروقات	98,5	98,4	97,4	96	95,2	96	94,5	94,1	90,8	89,4

Source: (ONS, Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, 1er semestre 2021, N°940, P 14).

وتتمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات أساسا في منتجات نصف مصنعة، ومنتجات غذائية. وعلى الرغم من رفع الحظر على الواردات في فيفري 2019، إلا أنها بقيت تسجل انخفاضا بنسبة 9.5٪ خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، وتتمثل أهم الواردات في: سلع المعدات الصناعية (أجهزة الهاتف، آلات ومعدات النقل، وكذلك التجهيزات..)، المنتجات نصف المصنعة، المواد الغذائية(الحبوب، ومنتجات الألبان، ومشروبات ..)، السلع الاستهلاكية غير الغذائية (المنتجات الخام، مواد تشحيم، ....).

5. خاتمة

لقد كشفت الأزمة النفطية ووباء كوفيد 19 عن العديد من الاختلالات وأوجه القصور في هيكلة الاقتصاد الجزائري، مما أثبت فشل مختلف الجهود التنموية للاقتصاد الجزائري، فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تم تخصيصها مع بداية الألفيات في اطار جملة من البرامج والمخططات التنموية الهادفة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنويع الاقتصادي، إلا أن نتائجها كانت غائبة على أرض الواقع، حيث ظلت البيئة الاقتصادية ضعيفة وهشة ومعدل النمو الاقتصادي متواضعًا للغاية مقارنة بالتعداد السكاني المتزايد.

ومع أن السياسة التنموية في الجزائر كللت بتحقيق انجازات هامة على المستوى الاجتماعي لا يمكن انكارها، كتطوير البنية التحتية والخدمة العمومية، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومكافحة الفقر من خلال الحفاظ على سياسة الدعم، إلا أنه على الصعيد الاقتصادي بقيت النتائج بعيدة عن مستوى الأهداف التي كانت مسطرة، حيث بقي الاقتصاد الجزائري رهين المداخيل النفطية، وبقيت مساهمة القطاعات الأخرى محدودة وهامشية تكاد لا تذكر، مما تسبب في اختلالات هامة في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتزايد العجز المالي خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يجعل من التنويع الاقتصادي ضرورة للحفاظ على التوازنات الداخلية ومواجهة مختلف الصدمات الخارجية.

وضمن ما تقدم يمكن طرح جملة من التوصيات:

- تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تسطير سياسة عامة ومتكاملة تقوم على مبدأ الأولويات في تطوير القطاعات الأساسية والأنشطة الثانوية المرتبطة بها والداعمة لها؛
- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال منظومة تشريعية وقانونية مستقرة ومحفزة للاستثمار؛
- تفعيل الدور الرقابي للسلطة التشريعية بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وضمان السير الجيد للخطط والبرامج التنموية ؛
- معالجة مختلف المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية، والعقار، والتمويل، وكذا السياسة الضريبية؛
- تعزيز دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوجه خاص، في تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

6. قائمة المراجع:

Bouyacoub, A. (2012). quel développement économique depuis 50 ans. (L. Harmattan, Éd.) 2(81), pp. 83-102.

Banque d'Algérie. (11/2021). note de conjoncture, tendances monétaires et financières premier semestre 2021.

OCDE, OMC. (2019). diversification économique: les leçons de l'expérience, panorama de l'aide pour le commerce 2019 : diversification et autonomisation économique.

département fédéral des affaires étrangères DFAE. (2021). Rapport économique Algérie, août 2020 - août 2021. https://www.s-ge.com/sites/default/files/publication/free/rapport-economique-algerie-2021.08.pdf.

Groupe de la banque mondiale. (Automne 2020). Algérie Note de conjoncture, Traverser la pandémie de COVID-19, engager les réformes structurelles. https://documents1.worldbank.org/curated/en/574291609993434355/pdf/Algeria-Economic-Monitor.pdf.

ONS. (2020). Les comptes nationaux trimestriels -1ertrimestre 2020, N° 894 . https://www.ons.dz/IMG/pdf/cnt-1t-2020.pdf.

- ONS. (2020). Les comptes nationaux trimestriels -3ème trimestre 2020, N° 917. https://www.ons.dz/IMG/pdf/cnt-3t-2020.pdf.

ONS. (2020, août). Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, N°934.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesv2018a2020.pdf.

ONS. (2020). Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, N°926.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/ivu_annuel_2020.pdf.

ONS. (2021). Les comptes nationaux trimestriels -2ème trimestre 2021, N° 939. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT2T2021.pdf.

ONS. (2021). Les comptes nationaux trimestriels -2ème trimestre 2021, N° 939. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT2T2021.pdf.

ONS. (août 2020). ONS, les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, N°900.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf.

ONS. (JUILLET-2021). Collections Statistiques N° 219/2021, Série E : Statistiques Economiques N° 106, indice des prix à la consommation, évolution 2011-2020.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/I.IPC2011-2020.pdf.

روشو، عبد القادر .(2021) .الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19 – "دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد. 2030 – 2016، مجلة الاقتصاد الجديد(3)12 ، 174-155 .

صباغ، رفيقة .(2020) .التنويع الاقتصادي :استراتيجية الجزائر لما بعد البترول .مجلة أوراق اقتصادية(1) 4 ،81-67.

ضيف، أحمد، وعزوز، أحمد .(2018) .واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 36-21، (19)14.

لوصيف، عمار، والعابد، لزهر .(2019) .نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية . مجلة العلوم الانسانية، ب.(52)، 22-7.